زيادة بعض حروف المعاني في التراكيب اللغوية

(دراسة وصفية)

د. عمر علي البارواني

كليّة التربية- جامعة مصراتة

o.albarouni@edu.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2023.07.29 تاريخ النشر 2023.10.17

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تتبع بعض حروف المعاني التي وردت زيادتها في التراكيب اللغوية العربية، ومعرفة تصرف العرب واستعمالاتهم اللغوية لحروف المعاني، التي من بين خصائصها: الزيادة في تركيب الجملة، سواء أكان لزيادتها أثر في العمل أم لا، ومحاولة تلمس دلالات هذه الزيادة التي لا تخرج في الغالب عن دلالة التأكيد عند دخولها، وعليه جاء البحث في أربعة مباحث، أولها تمهيدي، وثانيها لزيادة الحروف المبدوءة بهمزة، وثالثها للحروف المبدوءة بالباء إلى حرف الفاء، ورابعها للحروف المبدوءة بالكاف إلى حرف الواو.

الكلمات المفتاحية: زيادة، حروف، المعاني، التراكيب اللغوية.

The Increase of Some Grammatical Particles in Arabic Linguistic Structures: A descriptive Study

Omr A. Albarouni

Faculty of Education, Misurata University, Libya

Abstract:

This research aims to trace to trace some of the grammatical particles that have been used increasingly in Arabic linguistic structures, and to Know how Arabs have deployed these particles, which have some characteristics such as the increase in sentence structure, whether its increase has an impact or not; and to scrutinize the connotations of this increase, which does not indicate more than its existence. Accordingly, this research was designed in four sections, the first of which is

preliminary, the second to increase the letters starting with Hamza, and the third for the particles staring with the letter Ba to the letter Fa, and the fourth for the particles starting with Kaf to the letter waw.

***Keywords*:** increase, grammatical particles, linguistic structures.

مقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصبح أجمعين، أما بعد؛

فإن علماء اللغة العربية تتبعوا مفرداتها، ووقفوا على كل ما يتعلق بها، من ذكر وحذف وزيادة، ونحو ذلك؛ فكانت لغة دقيقة في تصاريفها وتركيب مبانيها، وتنوع حركاتها وتأثيرها في كثرة ألفاظها وتعدد معانيها، ولكل مسألة من مسائلها أحكام تزيل مبهمها، وتكشف غامضها، وعليه حمل هذا العمل عنوان: (زيادة بعض حروف المعاني في التراكيب اللغوية، دراسة وصفية)، وقد تأسس البحث –بعد المقدمة– على أربعة أقسام، الأول تمهيدي، خصصته للحديث عن الزيادة وعن الحرف والأداة، وخصصت المبحث الثاني لتتبع زيادة الحروف المبدوءة بالهمزة، وخصصت المبحث الثالث لتتبع زيادة الحروف المبدوءة بالباء إلى الفاء، وخصصت المبحث الرابع لتتبع زيادة الحروف المبدوءة بالكاف إلى الواو، ثم يلي ذلك خاتمة لذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في كتابة البحث.

وقد تتبعت في جمع المادة وعرضها المنهج الوصفي، مستعينًا في ذلك بما توفر عندي من مصادر متنوعة، واكتفيت بذكر بعض الشواهد والأمثلة النحوية؛ وذلك لكثرتها وضيق المقام لحصرها، وجعلت البحث مقتصرًا على ذكر زيادة الحرف والأداة في هذه الشواهد والأمثلة، وهو صميم النقطة البحثية الخاصة بهذا العمل.

وتتمركز مشكلة البحث في السؤال الذي يمكن ذكره هنا، وهو: هل توجد زيادة في التراكيب العربية؟ وإن كان هناك زيادة فما الغرض من زيادتها؟ دون التطرق للأغراض البلاغية؛ لأنها ليست معنية بالدراسة والبحث لدى الباحث.

ولم أقف على دراسة سابقة تحمل عنوان البحث الحالي، فيما اطلعت عليه من مصادر.

ولا أدعي أنني تقصيت وتتبعت كل الحروف التي تزاد في التراكيب العربية؛ ولكن بذلت ما بوسعي، ولم آل جهدًا في جمع المادة العلمية، والله ولي التوفيق.

أولاً: تمهيد.

(مصطلحات الدراسة) تعددت مصطلحات ظاهرة الزيادة في كتب اللغة وغيرها، فلم تكن كلمة النحويين متفقة في تسميتها، وفيما يأتي ذكر المصطلحات التي دارت على ألسنتهم، ومعرفة معانيها:

(أ) الزائد (المبرد، د.ت، 137/4): "الزيادة خلاف النقصان...، وزدته أنا أزيده زيادة: جعلت فيه الزيادة" (ابن منظور، ب.ت، مادة: زيد). و"الزيادة: ما زاد على الشيء". (مصطفى، ب.ت، مادة: زيد).

(ب) الإقحام (الكفوي، د.ت، ص488): يقال: "قَحَمَ الرجلُ في الأمر يقحُمُ قُحُومًا واقتحم وانقحم...: رمى بنفسه فيه من غير رويّة...، والإقحام الإرسال في عجلة...، وفلان مقحم، أي: ضعيف، وكل شيء نسب إلى الضعف فهو مقحم" (ابن منظور، ب.ت، مادة: قحم). ويقال "لفظة مقحمة: زائدة لا تناسب السياق" (مصطفى، ب.ت، مادة: قحم).

(ج) الحشو (سيبويه، 1988، 106/2–107): "حشوت الوسادة وغيرها حشوًا...، وفلان من حِشوة بني فلان –بالكسر– أي: من رذالهم" (الجوهري، 1987، مادة: حشا). وهو: "عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته" (الجرجاني، 1405هـ، ص118).

(د) الصِّلة (الفراهيدي، ب.ت، مادة: أثر، برد). و(الفراء، د.ت، 399/2): قال ابن منظور: "وصلت الشيء وصلًا وصلة...، وقال ابن سيده: الوصل خلاف الفصل" (ابن منظور، ب.ت، مادة: وصل). ويقال: "هذا الحرف صلة، أي: زائد، وحرف جر صلة، بمعنى: وصلة، كقولهم: مررت بزيد" (الكفوي، د.ت، ص873). وسمي (الزائد) صلة؛ "لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح لتحسين الكلام وتزيينه" (الأزهري، 1996، ص172).

(هـ) اللغو (سيبويه، 1988، 138/2–139): "اللغو واللغا: السقط، وما لا يعتد به، من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع" (ابن منظور، ب.ت، مادة: لغا). وسموه بذلك لإلغائه، أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به (الأزهري، 1996، ص172).

(و) المهمل (الأزهري، 1996، ص169–170): قال ابن منظور: "أهملت الشيء: خليت بينه وبين نفسه. والمُهْمَل من الكلام: خلاف المستعمل" (ابن منظور، ب.ت، مادة: همل).

(ز) المؤكِّدُ أو التأكيد (سيبويه، 1988، 181/1): يقال: "وكّدَ العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، يقال: أوكدته وأكّدته وآكدته إيكادًا، وبالواو أفصح، أي: شددته، وتوكّد الأمر وتأكد بمعنى" (ابن منظور، ب.ت، مادة: وكد). ويسمونه مؤكِّدًا؛ لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية (الأزهري، 1996، ص170).

أما الزيادة والإلغاء فمن عبارات البصريين، وأما الصلة والحشو فمن عبارات الكوفيين (ابن يعيش، 2001، 64/5). ووهم الكفوي حين عكس نسبة ذلك إلى المذهبين (الكفوي، د.ت، ص488).

فإذا نظرنا إلى معنى مجموع هذه المصطلحات –ما عدا آخرها– (زيادة، إقحام، حشو، صلة، لغو، إهمال) وجدنا أنها تدور حول معنى (الترك وعدم الاعتبار) إلخ.

معنى الزيادة وفائدتها عند النحويين:

الأصل عدم الحكم بزيادة الكلمة ما كان الحكم بأصالتها محتمل (الأستراباذي، 1996، 439/4)، ولا تعني الزيادة عند النحويين الإهمال كما توهمه الإمام الرازي؛ بل هي زيادة على النظير، على ما هو موجود في لغة العرب، وهو الذي لا يؤتى به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، وقد رُدَّ على الرازي ما توهمه (الأزهري، 1996، ص169–170).

وذكر (المالقي، 2002، ص220) أن المقصود بالزائد: هو ما كان دخوله كخروجه، من حيث الإعراب؛ "لأن النحويين... يطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه...، و...على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك".

فالزيادة في كلام العرب ليست زيادة إهمال، وإنما هي زيادة ذات فائدة معنوية أو لفظية، وإن لم تكن كذلك كانت عبثًا ولغوًا.

والزيادة المعنوية فائدتها تأكيد المعنى، كما في (مِنْ) الاستغراقية، والباء في خبر (ما وليس). والزيادة اللفظية فائدتها تزيين اللفظ، وكونه بهذه الزيادة أكثر فصاحة، أو يكون هذا اللفظ مهيئًا لاستقامة وزن، أو لحسن سجع، أو غير ذلك (الأستراباذي، 1996، 487/4).

أقسام الزيادة: اختلف القائلون بوجود الزيادة، هل هي في الاسم والفعل والحرف، أو في بعضها؟ قال الزركشي: "وحق الزيادة أن تكون في الحروف، وفي الأفعال...، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض

المواضع بالزيادة" (الزركشي، 1957، 74/3)، وتكون الزيادة –أيضًا– في الجمل (ابن السراج، د.ت، 260/2؛ وابن عصفور، 1980، ص17–79). وأكثر الزيادة في الحروف، ثم الأفعال، ثم الأسماء (الزركشي، 1957، 74/3؛ والسيوطي، ب.ت، 221/3)، ثم الجمل.

(التعريف بالحرف والأداة): من علماء العربية مَن يستعمل مصطلح (الأداة)، ومنهم من يستعمل مصطلح (الحرف)، والثاني هو الاستعمال الشائع، وعليه سأعرف بكل من هذين المصطلحين، مع ذكر الفرق بينهما.

تعريف الحرف: الحرف في **اللغة** هو: واحد حروف التهجي. وحرفَا الرأس: شقاه. وحرف السفينة والجبل: جانبهما. وحرف كل شيء: طرفه وشفيره وحدُّه، والجمع أحرف وحروف وحرفة (ابن منظور، ب.ت، مادة: حرف).

وفي **الاصطلاح:** هو "ما يتركب منه الكلم من الحروف المبسوطة...، وعند النحاة: ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل" (الكفوي، د.ت، ص393–394).

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن الحرف نوعان: حرف ليس له معنًى حال انفراده؛ إلا كونه حرفًا، وهو حرف البناء. وحرف له معنًى في غيره، وهو ما يكون دخوله لغرض وظيفي، كحروف المعاني؛ لذا عرفه بعض العلماء بقوله: "كلمة تدل على معنًى في غيرها فقط" (المرادي، 1992، ص20)، أي: ذات أثر وظيفي في غيرها من الكلمات.

تعريف الأداة: تعرف الأداة في **اللغة** بأنها: الآلة، ولكل ذي حِرْفة أَداةٌ، وهي آلته التي تُقيم حرفته، وأَداةُ الحَرْبِ سِلاحُها، وجمعها الأدوات (ابن منظور، ب.ت، مادة: أدا)، وقد خُصِّصَتْ في المعجم الوسيط بالآلة الصغيرة (مصطفى، ب.ت، مادة: الأداة).

أما في **اصطلاح النحويين**؛ فهي: اللفظة التي تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنًى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل (مصطفى، ب.ت، مادة: الأداة).

وبناءً على التعريف الاصطلاحي فإن "الأداة مبنًى تقسيميّ، يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة" (تمام، 1979، ص123)، وذلك كأدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، والتمني، والترجي، ونواصب المضارع، وجوازمه، وحروف الجر، وغير ذلك (الغلاييني، 1993، 31/1).

ويتضح من التعريفين –اللغوي والاصطلاحي– لكلمة الأداة، أن معناها ينحصر في أداء معنًى وظيفي؛ فهي ذات أثر ملحوظ، لا يمكن تحقيقه على الوجه المراد إلا بوجودها.

وقد ذكر مهدي المخزومي أن البصريين يسمون الأدوات بحروف المعاني، وينسب إلى الكوفيين تسميتها الأدوات (المخزومي، 1958، ص242). وفي هذا التعميم نظر؛ فإن (سيبويه، 1988، 496/3) و(المبرد، ب.ت، 318/2) –وهما بصريان– يسميان حروف القسم بالأدوات، ولعل ذلك من تقارب الدلالة الوظيفية بينهما، أو هو من باب التسامح الاصطلاحي.

وذهب الساقي إلى أن اصطلاح الكوفيين هو الأقرب إلى الدقة؛ بل ومال إليه وأخذ به؛ وذلك ليشمل حروف المعاني وبعض الأدوات التي خرجت عن مفهوم الاسم، لعدم قبولها علاماته (الساقي، 1977، ص92)، وهذا يعني: أن مصطلح (الحرف) لا يشمل الاسم، أما مصطلح (الأداة) فيشمل الحرف والاسم معًا.

أما الباحث الحالي فيرى أن الأخذ بالمصطلحين أولى؛ للخروج من الخلاف القائم بين الفريقين، وليشمل المصطلحان كل ما يندرج تحتهما بلا تأويل أو غيره.

ثانيًا: الحروف المبدوءة بالهمزة.

(إِذْ)

لم أر من مواضع زيادة (إذ)، إلا موضعين، وهما:

1– قبل جملة القول، فقد ذهب (ابن المثنى، 1381هـ، ص11)، و(ابن قتيبة، 1978، ص46) إلى أن (إذ) تكون زائدة، وجعلا من ذلك قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ} (القرآن الكريم، البقرة: 30)، وهو مذهب ضعيف. وهذا ظاهر؛ إذ التقدير: واذكر إذ قال.

2– بعد (بينما)، وهو اختيار الأصمعي، والأفصح عنده طرحها، وتبعه ابن الشجري في ذلك (الموزعي، د.ت، ص82)، نحو: بينما أنا جالس إذ خرج محمد.

(أَلْ)

تنوعت زيادة (أل) في التركيب اللغوي، فهي إما أن تكون زائدة زيادة لازمة، وإما أن تكون زائدة زيادة غير لازمة، وذلك في الآتي:

1– زائدة لازمة في ألفاظ محفوظة، منها: الذي، والتي، وفروعهما من الموصولات. ومنها: اللات اسم الصنم، والنضر، والكعبة. ومنها: الآن؛ وإنما حكم بزيادتها، لأن الأعلام تعريفها

بالعلمية، وتعريف الموصولات بالعهد الذي في صلاتها، وتعريف الآن بلام مقدرة ضمن معناها؛ ولذلك بني، أو تعريفه بحضور مسماه، كتعريف اسم الإشارة.

2- زائدة غير لازمة، وهي نوعان: زائدة في نادر من الكلام، وزائدة للضرورة؛ فالزائدة في نادر الكلام، كالذي حكاه الكوفيون عن العرب: الخمسة العشر الدرهم. والزائدة للضرورة تكون في معرفة، كقول الشاعر من البحر الرجز، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 207/10):

** بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا **

** حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا **

وتكون في نكرة، كقول رشيد بن شهاب من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 540/3):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ** صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وذلك في الشعر كثير (ابن هشام، 1985، ص74)؛ لأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

(أَنْ)

من الحروف التي تكثر أحكامها في النحو العربي (أَنْ) مفتوحة الهمزة الساكنة النون، ومن أحكامها أنها تقع زائدة في مواضع، منها:

1- بعد (لمّا) التوقيتية، كقوله تعالى: {وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا} (القرآن الكريم، العنكبوت: 33)، أي: ولما جاءت (الأخفش، 1990، 121/1؛ الزجاجي، 1984، ص57؛ والهروي، 1981، ص68).

2- بين القسم و(لو)، كقول ذي الرمة من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 244/5):

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ** وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ (سيبويه، 1988، 152/3).

3- بعد (كي) شذوذًا، وقاسه الكوفيون، نحو: جئت لكي أن أكرمك، قالوا: ولا موضع لـ(أن)؛ لأنها مؤكدة للام، كما أكدتها كي (السيوطي، د.ت، 406/2)، وقد جعل بعضهم منه قول الشاعر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 207/10):

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ** فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (الأندلسي، 1988، 1647/4)

4- قبل (لو)، نحو: أن لو جئتني خيرًا لك، أي: لو جئتني (الأخفش، 1990، 122/1، 194).

5- بعد كاف الجر، كقول علباء بن أرقم من الطويل (يعقوب، 1996، 27/7).

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ** كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (الأندلسي، 1988، 1691/4) وهي زيادة شاذة (المالقي، 2002، ص197-198).

6- بعد (إذا)، كقول أوس بن حجر من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 33/5):

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ** مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ (ابن مالك، 1990، 213/2)

7- بين اسم (عسى) وخبرها، فقد ذهب بعض النحاة إلى زيادتها في نحو: عسى زيد أن يقوم (الأستراباذي، 1996، 215/4)، والمستعمل الشائع ذكرها بلا القول بزيادتها.

8- قبل (لا) النافية، وهذا عند (الأخفش، 1990، 194/1)، كقوله تعالى: {وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ} (القرآن الكريم، البقرة: 246)، أي: وما لنا لا نقاتل.

9- بعد (لدُنْ)، كقول الشاعر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 404/7):

وَلَيْتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا ** قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ مُسْلِمِ (ابن مالك، 1990، 260/3):

وهذه الزيادة فائدتها التوكيد بوجه عام، وقال أبو حيان في زيادتها مع (لما) التوقيتية: "وزعم الزمخشري، والأستاذ أبو علي على أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، وهو أن الجواب يكون بعقب الفعل الذي يلي (أن) فيه، فينبه على السبب والاتصال، وما ذهبا إليه لا يعرفه كبراء النحويين". (الأندلسي، 1988، 1691/4):

(إنْ)

من حروف المعاني التي تعتريها أحكام نحوية خاصة في الاستعمال العربي (إنْ) المكسورة الهمزة الساكنة النون، فتأتي زائدة في مواضع، منها:

1- بعد (ما) العاملة عمل ليس، وتكفها عن العمل، قال (المبرد، ب.ت، 51/1): "وتكون (إن) زائدة في قولك: ما إنْ زيد منطلق؛ فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيد منطلقًا" وفائدتها التوكيد (الرماني، ب.ت، ص48).

2- قبل (مِنْ) الجارة، كقول النمر بن تولب من البحر المتقارب (يعقوب، 1996، 62/7):

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ ** وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقد ذهب أبو عبيدة إلى أن (إن) زائدة، والتقدير: من صيف ومن خريف، وذهب الأصمعي، والمبرد، إلى أن (إن) في البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري (المرادي، 1992، ص534-535):

3- بعد (ما) النافية، كقول فروة بن مسيك من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 71/8).

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبُنٌ وَلَكِنْ ** مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا (الأزهري، 2000، 508/1):

5- بعد (ما) المصدرية، كقول المعلوط القريعي من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 306/2):

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ** عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ (الدماميني، 1983، 244/3):

6- بعد (ما) التي بمعنى (الذي)؛ لشبهها في اللفظ بـ(ما) النافية، كقول جابر الطائي أو إياس بن الأرت من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 290/1):

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ ** وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

أراد: يرجى المرء الذي لا يراه (ابن مالك، 1990، 371/1). والخطوب: جمع خَطْب، وهو الشأن أو الأمر، صغُر أو عظُم (ابن منظور، ب.ت، مادة: خطب).

7- بعد (أَلا) الاستفتاحية، كقول الشاعر من الطويل وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 136/1):

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا ** أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا (ابن هشام، 1985، ص38)

الكئيب: المنكسر من الحزن. والنأي: البعد. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر (ابن منظور، ب.ت، مادة: كأب، نأي، نوي). وغضوب: اسم امرأة (البغدادي، 1414هـ، 116/1).

8- قبل مَدَّة الإنكار، كقول رجل من العرب -لِمن قال له: أتخرج إن أخْصَبت البادية؟-: أنا إنيه. منكرًا أن يكون رأيه على خلاف الخروج (سيبويه، 1988، 420/2): "أي: كيف لا أخرج إن أخصبت؟!" (ناظر الجيش، 1428هـ، 4558/9)؛ فقد زاد (إن) قبل مَدة الإنكار وهي الياء من (يه) (ابن فرحون، ب.ت، 254/1).

والغريب هنا أن السيوطي ذكر هذا الموضع بلفظ: "قبل همزة الإنكار"! (السيوطي، د.ت، 455/1)، وليس المراد بالمدة الهمزة الممدودة، ولعله سهو من الناسخ، والله أعلم.

9- بعد (أَمَّا) الاستفتاحية، فقد ذهب ابن مالك إلى جواز زيادة (إن) بعد (أمّا) الاستفتاحية في نحو: أمّا إنْ جزاك الله خيرًا (ابن عقيل، 2001، 333/1)، وهو الظاهر عند (الدماميني، 1983، 79/4).

10- بعد (لمّا) الإيجابية، قال ابن هشام: "وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لمّا الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك أنْ المفتوحة" (ابن هشام، 1985، ص39) الهمزة.

(أَمْ)

لم أر مجيء (أم) زائدة إلا في موضع واحد، وهو:

*- **قبل المبتدأ**، وقال بهذه الزيادة أبو زيد الأنصاري، وجعل من ذلك قوله تعالى: {أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ} (القرآن الكريم، الزخرف: 51-52)، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير، وكما في قول ساعدة بن جؤية من البحر البسيط (يعقوب، 1996، 345/7):

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ ** أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ (الهروي، 1981، ص131-132).

وكان بعض أهل اليمن يزيدها في الكلام، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب (الحريري، 1998، ص223).

(إلى)

لم أر من مواضع زيادة (إلى) إلا موضعًا واحدًا، وهو:

* **قبل المفعول به**، فقد ذكر بعض النحاة أن (إلى) تكون زائدة، وهذا خلاف قول الجمهور، وممن قال بزيادتها: الفراء، واستدل بقراءة من قرأ: {فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ} (القرآن الكريم، إبراهيم: 37)، بفتح الواو (الأشموني، 1998، 75/2)، ولم يرتض الأخفش تأويلها بـ(تهواهم)، الذي ينتج عنه زيادة (إلى)؛ فعبر بصيغة (زعموا) (الأخفش، 1990، 409/2)؛ ولعل هذا ما جعل بعضهم يخرّج هذه القراءة على تضمين (تهوَى) معنى: تميل (المرادي، 1992، ص389-390)؛ حتى يناسب السياق، والله أعلم.

(إِلَّا)

لا تقع (إِلَّا) زائدة إلا في موضع واحد، وهو:

* **قبل خبر (ما انفك)**، فقد ذهب الأصمعي وابن جني (ابن مالك، 1990، 357/1) والمازني إلى زيادتها في ذلك (ابن يعيش، 2001، 359/4)، وهو مذهب غريب، وقول ضعيف؛ لأن (إلا) لم تثبت زيادتها (المرادي، 1992، ص520)، وجُعل منه قول ذي الرمة من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 131/3):

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ** عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

حراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض، أو الشديدة، أو الضامرة. مناخة: باركة. الخسف: الهُزال والذُّل، والجوع، والحبس من غير علف. قفرًا: القفر هو الخلاء من الأرض (ابن منظور، ب.ت، مادة: حرج، نوخ، خسف، قفر).

أي: ما تنفك مناخة، و(إلا زائدة)؛ لأن ما زال وأخواتها لا تدخل (إلا) على خبرها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول إلا وهذا قول ضعيف، وكان الأصمعي والجرمي يخطئان ذا الرمة (السيرافي، 2008، 244/3) وقد خرج البيت على وجهين:

أحدهما- أن (تنفك) تامة، وهي مطاوع (فكه) إذا خلصه أو فصله، و(مناخة) حال (ابن مالك، ب.ت، 421/1) من الضمير العائد على الناقة.

ثانيهما- أنها ناقصة، والخبر قوله: (على الخسف)، و(مناخة) حال من الضمير المستكين في الجار، وهو قول (الفراء، ب.ت، 281/3).

ثالثًا: الحروف المبدوءة بالباء إلى الفاء

(الباء)

الباء حرف من حروف الجر، وهي مما اختص بالدخول على الأسماء، ولازم جرها (المرادي، 1992، ص36)، وتزاد (الباء) في مواضع، منها:

1- في المبتدأ، نحو بحسبك زيد، وقد جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بك؟ وكيف بنا؟ زائدة مع المبتدأ، والأصل: كيف أنت؟ وكيف نحن؟ (المالقي، 2002، ص255).

قال (ابن يعيش، 2001، 477/4): "ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف"؛ فدخوله قليل.

2- في الخبر، وزيادتها هنا ضربان: مقيسة، وغير مقيسة؛ فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما)، كقوله تعالى: {أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ} (القرآن الكريم، الزمر: 36)، أي: أليس الله كافيًا؟

وقوله: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ} (القرآن الكريم، فصلت: 46)، أي: وما ربك ظلامًا (الموزعي، د.ت، ص204).

وفائدة هذه الزيادة عند البصريين رفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين تأكيد النفي (الأزهري، 2000، 275/1)، فالفريقان متفقان على مراعاة المخاطب في تلقي الكلام على أصله.

* وقد وردت زيادتها في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، كقول سواد بن قارب من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 406/1):

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ** بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (المرادي، 1992، ص70)

* وفي خبر فعل ناسخ منفي، كقول الشنفرى من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 202/6):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ** بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* وندرت زيادتها في الخبر الموجب، وهذا هو النوع الثاني (غير المقيسة)، كقول عبيدة بن ربيعة من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 255/4):

فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا ** وَمَنْعُكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (الموزعي، د.ت، ص205).

* وزيدت في خبر: (إنَّ) و(لكنَّ) و(ليت)، كما في قول امرئ القيس من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 410/1):

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا ** فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

فزاد الباء في (المجرب) وهو خبر (إن)، ومنه قول الشاعر من الطويل، هو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 231/3):

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ ** وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوْفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

فزاد الباء في (هين) وهو خبر (لكن) المشددة، ومنه –أيضًا– قول الفرزدق من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 267/7):

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ** أَلَا لَيْتَ هَذَا الْعَيْسَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ (الأزهري، 2000، 275–274/1):

3- في الفاعل، وزيادتها معه ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار؛ فاللازمة في فاعل (أفعل) في التعجب، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، نحو: أحسن بزيد (الأنباري، 1995، ص123)، وكذلك في فاعل (حبّ) (ابن مالك، 1967، ص129)، كقول الأخطل من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 193/6):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا ** وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ (ناظر الجيش، 1428هـ، 2584/5):

والجائزة في الاختيار في فاعل (كَفَى) بمعنى: حَسْب، كقوله تعالى: {وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا} (القرآن الكريم، الفتح: 28)، والأصل: كفى الله (سيبويه، 1988، 41/1)، والواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة، منها قول قيس بن زهير من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 357/2):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ** بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ (ابن هشام، 1985، ص506).

وكل ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة (المرادي، 1992، ص52)؛ لأن الزيادة على غير الأصل، والأصل عدمها.

4- في المفعول، وهو الأكثر، كما في قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ} (القرآن الكريم، البقرة: 195)؛ لأن (ألقى) يتعدى بنفسه (الأخفش، 1990، 174/1).

5- في النفس والعين في باب التوكيد، يقال: جاء زيد بنفسه، وبعينه. والأصل: جاء زيد نفسه وعينه، كقوله تعالى: {وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ} (القرآن الكريم، البقرة: 228)، أي: أنفسهن (ابن مالك، 1967، ص164).

6- في الحال المنفية، لأنها شبيهة بالخبر. ذكر هذا ابن مالك، واستدل بقول القحيف العقيلي من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 282/8):

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ** حَكِيمُ بْنُ المُسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا (ابن مالك، 1990؛ 385/1، الأندلسي، 1998، 1219/3).

(بَلْ)

لم أجد من مجيء (بل) زائدة إلا في موضع واحد، وهو:

*- **في افتتاح الكلام**، كما في قول العجاج من الرجز (يعقوب، 1996، 244/9):

بَلْ مَا هَاجَ أَحْزَانَا

وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

هاج يهيج هيْجًا وهياجًا وهيَجانًا: ثار لمشقة أو ضرر. والشجو: الهمّ والحزن، والحاجَة. وشجاه: هيّجه. (ابن منظور، ب.ت، مادة: هيج، شجا).

فـ(بل) التي وردت في هذا البيت هي أول الكلام ومفتتحه؛ لأن هذا البيت أول بداية الرجز، ولا يحفظ بيت فيه زيادة (بل) إلا هذا البيت (ابن عصفور، 1980، ص73).

(عَلَى)

لم تأت (على) زائدة إلا في موضع واحد وهو:

* **قبل المفعول به**؛ لغرض التعويض، كقول الشاعر من البحر الرجز، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 291/11):

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضًا (ابن جني، 305/2-306). ويحتمل أن يكون الكلام تم عند قوله: (إن لم يجد يومًا)، ثم قال مستأنفًا: (على من يتكل)، وتكون (من) استفهامية (الموزعي، د.ت، ص286).

ومعنى يعتمل: يعمل بنفسه، وقيل: لنفسه، وهو ما يقوم به الرجل بما يُحتاج إليه من زراعة وعمارة، ونحو ذلك. (ابن منظور، ب.ت، مادة: عمل).

وذهب ابن مالك إلى أنها قد تزاد بلا تعويض، واستدل بقول حميد بن ثور من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 178/5):

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ** عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

أبى: منع، وكرِه. سرحة: واحدة السَّرح، وهو الشجر الكبير العظيم الطويل. أفنان: جمع فَنَن، وهو الغصن من الشجر. العضاه: الشجر الذي له شوك، وهو الشجر العظيم أيضًا. تروق: تعجب (ابن منظور، ب.ت، مادة: أبي، سرح، فنن، روق).

والشاهد في البيت أنه زاد (على)؛ لأن (راق) متعدية، وبحديث: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ) (البخاري، 1987، 831/2)، والأصل: حلف يمينًا (ابن مالك، 1990، 165/3).

قيل: ولا حجة في ذلك، لأنه يحتمل تضمين (تروق) معنى: تشرف، و(حلف) معنى: جسر (البغدادي، 1414هـ، 304/3). وقد نص سيبويه على أن (على) لا تزاد (الأندلسي، 1998، 1498/3)، وقال: وليس بحد الكلام، وفيه ضعف" (سيبويه، 1988، 81/3).

وقال الرضي معلقًا على الرجز السابق: "(على) ليست فيه زائدة؛ بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله: إن لم يجد يوما من يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول...، فقدم على (على من يتكل) فصار: على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه بـ(يتكل) صريحًا" (الأستراباذي، 1996، 322/4). ولقلة زيادة هذا الحرف لم يجز النحاة القياس على ما ورد من ذلك (ابن عصفور، 1980، ص67).

(الفاء)

من حروف المعاني (الفاء)، ومن أنواعها: الزائدة، وهي نوعان:

1- الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها (المرادي، 1992، ص70).

2- الفاء التي دخولها في الكلام كخروجها، وهذا النوع عند غير سيبويه، كالأخفش، ومنه قول بعض العرب: أخوك فوجد، وكقول الشاعر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 361/8):

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ** وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

خولان: اسم قبيلة. (العيني، 2010، 979/2). والأكرومة: من الكرم، يعني: الكريمة. (ابن منظور، ب.ت، مادة: كرم). وكقول عدي بن زيد من البحر الخفيف (يعقوب، 1996، 368/3):

أَرَوَاحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ بُكُورٌ ** أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ورد بعضهم ذلك؛ لاحتمال كون (خولان) خبر مبتدأ محذوف، أي: هؤلاء خولان، وكون (أنت) فاعل فعل مقدر، يفسره الظاهر، أي: فانظر أنت (المالقي، 2002، ص243).

وقد أجاز الفراء والأعلم، دخولها في خبر المبتدأ، إذا كان أمرًا، أو نهيًا، وأجاز الزجاج في قوله تعالى: {هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ} (القرآن الكريم، ص: 57) أن يكون (هذا) مبتدأ، و(فليذوقوه) خبره (ابن هشام، 1985، ص219–220).

وعن ابن برهان أنه قال: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعًا، كقول النمر بن تولب من البحر الكامل (يعقوب، 1996، 396/4):

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ** وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (المرادي، 1992، ص72).

3– الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية، فقد ذهب المازني وأبو علي الفارسي إلى زيادة الفاء الداخلة على إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد، زيادة لازمة (السيوطي، د.ت، 178/2؛ المرادي، 1992، ص73).

4– الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي، فقد ذهب الفارسي إلى أن الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله، في الأمر والنهي، زائدة، نحو: زيدًا فاضربْ، وعمرًا فلا تُهِنْ (الزجاجي، 1984، ص40).

وظاهر كلام الهروي (الأزهية، 1981، ص41–43–46) أن الفاء في كل المواضع السابقة للاستئناف، وليست زائدة، ورأى زيادتها في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة، نحو: الذي يقوم فله درهم، ومن يقوم فله درهم.

(في)

لم أجد مجيء (في) زائدة إلا في موضع واحد، وهو:

*– **قبل المفعول به**، تأتي (في) زائدة، كما في قوله تعالى: {وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا} (القرآن الكريم، هود: 41)، أي: اركبوها (الأندلسي، 1420هـ، 155/6).

وأجاز ابن مالك أن تزاد عوضًا، فتقول: عرفت فيمن رغبت، أي: من رغبت فيه: فحذفها بعد (من) وزادها قبل (من) عوضًا (السيوطي، د.ت، 203/3؛ المرادي، 1992، ص252).

وجُعل منه قوله تعالى: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ} (القرآن الكريم، الإسراء: 41)، وقوله: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ} (القرآن الكريم، الأحقاف: 15) قال أبوحيان: "وهذا ضعيف؛ لأن (في) لا تزاد" (الأندلسي، 1420هـ، 52/7–53)، وقال –أيضًا–: زعم بعض أصحابنا أنها تأتي زائدة

في ضرورة الشعر، كقول سويد بن أبي كاهل اليشكري من البحر الرجز (يعقوب، 1996، 236/9):

** أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا **

** تَخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا **

الدجا: سواد الليل مع غيم، ودجا الليل إذا ألبس كل شيء سواده وانتشر. ينظر. اليرندج: الجلد الأسود الذي تصنع منه الخفاف، أو هو صبغ أسود. (ابن منظور، ب.ت، مادة: دجا، ردج).

والمعنى: تخال سواده يرندجا (الأندلسي، ب.ت، 217/11–218)، وهو قليل جدًّا؛ فلا يجوز أن يقاس عليه عند النحاة (ابن عصفور، 1980، ص67).

رابعًا: الحروف المبدوءة بالكاف إلى الواو.

(الكاف)

تكون (الكاف) زائدة، في موضع واحد، وهو:

* **دخولها على (مثل)**، كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ} (القرآن الكريم، الشورى: 11)، أي: ليس مثله شيء، ولو جعلت غير زائدة لأفضت إلى المحال، وهو: ليس مثل مثله شيء، وهذا يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك. وقال الأخفش: المعنى ليس كهو شيء؛ لأن الله ليس له مثل (الأخفش، 1990، 197/1).

وحكى الفراء أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين. يريد: هينًا، وفي الحديث: (يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) (المرادي، 1992، ص87)، أي: يكفي الوجه والكفان (الزجاجي، 1984، ص40).

و"الأَقِطُ والإِقْطُ والأَقْطُ والأُقْطُ: شَيْءٌ يُتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ المَخِيض يُطْبَخُ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى يَمْصُل، والقِطعةُ مِنْهُ أَقِطةٌ" (ابن منظور، ب.ت، مادة: أقط).

وقيل: تكون زائدة في نحو: لي عليه كذا وكذا؛ لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، وإنما المعنى: لي عليه عدد ما (الأندلسي، ب.ت، 47/10)، ولندرة زيادتها لا يقاس على ما ورد منها مزيدة (ابن عصفور، 1980، ص67).

(اللام)

من الحروف التي يكثر استعمالها في الكلام: اللام، ويزاد هذا الحرف في مواضع، منها:

1- مع المفعول به، بشرط أن يكون العامل متعديًا إلى واحد، وأن يكون قد ضعف بسبب تأخيره، كقوله تعالى: {إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ} (القرآن الكريم، يوسف: 43)، أو بسبب فرعيته، كقوله تعالى: {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} (القرآن الكريم، البروج: 16)، فهنا زيادتها مقيسة؛ لأنها مقوية للعامل، وزيادتها هنا مطردة، وفي سوى ذلك غير مطردة، كقول ابن ميادة من البحر الكامل (يعقوب، 1996، 447/2):

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ** مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

2- بين المضاف والمضاف إليه، كقول سعد بن مالك من مجزوء البحر الكامل (يعقوب، 1996، 207/10):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ** وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

(سيبويه، 1988، 207/2؛ المالقي، 2002، ص318-319)

وهي مقحمة لإفادة توكيد التخصيص. (المرادي، 1992، ص105-107)، (ابن هشام، 1985، ص284-287).

3- قبل (عمرك) في القسم، ومنه قوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} (القرآن الكريم، الحجر: 72)، أي: عمرَك، إلخ؛ لأنه لا يصح دخول قسم على قسم. (ابن الصائغ، 2004، 268/1؛ الزجاجي، 1984، ص42).

4- قبل (بعدُ) الظرفية، ومنه قول الشاعر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 208/4):

وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً ** لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بُدَّ مَصْرَعَا

5- قبل (لولا)، ومنه قول الشاعر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة (يعقوب، 1996، 267/2):

لَلَوْلَا حُصَيْنُ عُقْبَةٍ أَنْ أَسُوءَهُ ** وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدُ

6- بعد (لام الجر) توكيدًا، ومنه قول مسلم بن معبد الوالبي من البحر الوافر (يعقوب، 1996، 55/1):

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ** وَلَا لِلِمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءُ (المالقي، 2002، ص321).

(لا) النافية

تكون (لا) زائدة، دخولها كخروجها، ولكن لا يقاس عليه، وذلك في موضعين، هما:

1- قبل خبر (كاد)، كقول الشاعر من البحر الطويل (يعقوب، 1996، 309/4):

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ ** وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ (ابن هشام، 1985، ص327؛ المرادي، 1992، ص302).

2- بعد (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، ومنه قوله تعالى: {لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ} (القرآن الكريم، الحديد: 29)، أي: يعلم (الأخفش، 1990، 508/2-536)، وزيادتها إما لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، وإما توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب (ابن هشام، 1985، ص329؛ المالقي، 2002، ص343):

(مَا)

تقع (ما) زائدة، وهذه الزيادة على أنواع:

أ- أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخلوها في الكلام كخروجها، وذلك في المواضع الآتية:

1- بعد حروف الجر (الباء، عن، من) كما في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ} (القرآن الكريم، آل عمران: 159)، و{عَمَّا قَلِيلٍ} (القرآن الكريم، المؤمنون: 40)، و{مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ} (القرآن الكريم، نوح: 26).

2- بعد (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط، كقوله تعالى: {وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ} (القرآن الكريم، التوبة: 124-127).

3- بعد (إن) الشرطية، كقوله تعالى: {وَإِمَّا تَخَافَنَّ} (القرآن الكريم، الأنفال: 58).

وزيادتها بعد (إذا) الظرفية و(إن) الشرطية كثيرة (الأخفش، 1990، 142-238)، فهي مما يقاس على زيادتها فيهما.

ب- أن تكون كافة، وقد وردت زيادتها هنا في موضعين:

1- بعد (إنّ) وأخواتها، كقوله تعالى: {إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ} (القرآن الكريم، النساء: 171)، وبعد (رُبّ)، و(كاف) التشبيه في الأكثر، وذكر ابن مالك أنها قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التقليل (ابن مالك، 1990، 169/3).

2- بعد الفعل (قلّ) إذا أريد به النفي، نحو: قلَّما يقول ذلك أحدٌ (الهروي، 1981، ص91-93).

ج- أن تكون عوضًا، وهي نوعان:

1- عوض من فعل، نحو: أما أنت منطلقًا انطلقت، والأصل: لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت (لام التعليل)، وحذفت (كان)؛ فانفصل الضمير المتصل بها؛ لحذف عامله، وجيء بـ(ما) عوضًا من (كان).

2- وعوض من الإضافة، كقولهم: حيثما، وإذا ما، فـ(ما) فيهما عوض من الإضافة؛ لأنهما قصد الجزم بهما؛ قطعًا عن الإضافة، وجيء بـ(ما) عوضًا منها (المرادي، 1992، ص333-334).

(مِنْ)

تأتي (مِنْ) الجارة زائدة وغير زائدة، والزائدة لها حالتان:

أ- دخولها في الكلام كخروجها، وهي الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد.

ب- زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وهي الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل. (المالقي، 2002، ص389؛ الهروي، 1981، ص226).

و(من) لا تزاد عند سيبويه، وجمهور البصريين، إلا بشرطين:

الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب، كالنفي، نحو قوله تعالى: {مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ} (القرآن الكريم، الأعراف: 59)، والنهي، نحو: لا يقم من أحد، والاستفهام، نحو قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ} (القرآن الكريم، فاطر: 3). ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنما يحفظ في (هل). وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط، نحو: إن قام من رجل فأكرمه (المرادي، 1992، ص317؛ الهروي، 1981، ص226).

الثاني: أن يكون مجرورها نكرة، كما مُثِّل.

وذهب بعض الكوفيين والأخفش –وإليه ذهب ابن مالك– إلى أن (من) تزاد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، كقوله تعالى: {وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِۭ ٱلْمُرْسَلِينَ} (القرآن الكريم، الأنعام: 34)، وكقول عمر بن أبي ربيعة من البحر المتقارب، (يعقوب، 1996، 29/3):

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ** فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ (ابن هشام، 1985، ص425؛ المرادي، 1992، ص318).

ينمي: ينشر ويذيع. والكاشح: الذي يضمر العداوة لغيره. (ابن منظور، ب.ت، مادة: نمي، وكشح).

ولزيادة (من) مواضع، هي:

1– قبل المبتدأ، كقوله تعالى: {مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ} (القرآن الكريم، الأعراف: 59).

2– قبل الفاعل، كقوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ} (القرآن الكريم، الأنبياء: 2).

3– قبل المفعول به، كقوله تعالى: {وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ} (القرآن الكريم، النساء: 64).

4– قبل الحال، نحو قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ} (القرآن الكريم، الفرقان: 18)، بضم النون، وفتح التاء (نُتَّخَذَ) (البناء، 2006، ص416؛ المرادي، 1992، ص319–320).

وتظهر فائدة هذه الزيادة بالفرق بين (ما جاء من أحد)، و(ما جاء أحد)، وذكر أن الجملة الأولى تجعل النفي منصبًّا على المحدث، فكأنه محور النفي، وأن الجملة الأخيرة تجعل نفي الحدث محورًا، وقرّب ذلك بالمعادلة الآتية:

ما جاء أحد # ما جاء من أحد

= ما جاء = من أحد

فإن كان تركيز على أحد جزأي الجملة الأولى فعلى فعل الفعل المنفي (ما جاء)، وإن كان تركيز على أحد جزأي الجملة الثانية فعلى فعل المحدث (من أحد)، والزيادة هنا زيادة في المجال؛ لأنها زيادة لفظية، وهي تبعًا لذلك تعمل على تضييق المعنى؛ ففي قولك: ما جاء أحد،

هكذا بلا إضافة، أو زيادة (من)، نفي مجيء كل من يتسع له لفظ (أحد) في المعنى، أي: نفيت المجيء عن سعة كلمة (أحد)، وفي قولك: ما جاء من أحد، نفي المجيء عن كلمة (أحد) من أضيق أبوابها، وهو الواحد المعروف بأنه واحد فقط، وفي هذا ما فيه من قطعية نفي المجيء عن أي فرد؛ وعليه فإن الهدف من زيادة المجال إذن أن يضيق المعنى، والهدف من تضييق المجال توسعة المعنى (استيتية، 2008، ص277–278).

(الواو)

تزاد (الواو) في موضعين، هما:

1– قبل جملة شرط حذف جوابها، وزيادتها هنا على مذهب الكوفيين، كما في قوله تعالى: {حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا} (القرآن الكريم، الزمر: 73)، وهو قول (الأخفش، 1990، 132/1)، ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد، وتأولوا هذه الآية ونحوها على حذف الجواب (ابن هشام، 1985، ص473–474؛ الهروي، 1981، ص234)، وتقدير الجواب: اطمأنوا، أو نحو ذلك.

2– قبل خبر (كان)، ومن زيادتها هذه قول الرخيم العبدي من البحر الكامل (ابن قتيبة، 1418هـ، 79/4):

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الْحَلِيلَةُ بَعْلَهَا ** فَالْيَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى

فالواو زائدة في خبر (كان)، وتقدير الكلام: كنا لا تعصي الحليلة بعلها. (ابن عصفور، 1980، ص72–73).

البعل: الزوج. والحليلة: امرأة الرجل. (ابن منظور، ب.ت، مادة: بعل، حلل).

الخاتمة:

وبعد هذا التتبع والبحث والتنقيب لمجيء حروف المعاني زائدة في التراكيب اللغوية، يمكن للباحث أن يذكر أهم النتائج التي توصل إليها، وهي:

1– أن المصطلحات المرادفة لمصطلح الزيادة كثيرة، منها: الصلة، واللغو، والتوكيد، والإقحام، إلخ.

2– أن هناك فرقًا بين الحرف والأداة في النحو العربي.

3– أن الزيادة في كلام العرب كثيرة، تكون في أقسام الكلام كله.

4- أن الزيادة في الحروف أكثر منها في الأفعال، وفي الأفعال أكثر منها في الأسماء.
5- أن الزيادة ليست اعتباطية؛ بل لها فائدة في الكلام، وهي بوجه عام توكيد الكلام وتقويته.
6- أن الزيادة تكون لأغراض أخرى، فتكون لدفع توهم الإثبات، كزيادة (الباء) عند البصريين، أو للتنصيص على استحقاق نحوي ما، كزيادة (الفاء)، أو لتقوية العامل الذي ضعف بسبب التأخير أو بسبب فرعيته، كزيادة (اللام)، أو للعوض، كزيادة (ما وعلى ومِن)، أو لإقامة وزن، كزيادة (في).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل. (ب.ت). *الأصول في النحو* (تح: عبدالحسين الفتلي) (ب.ط). مؤسسة الرسالة.

ابن الصائغ، أبوعبد الله شمس الدين محمد بن حسن. (1424هـ/2004). *اللمحة في شرح الملحة* (تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن المثنى، أبوعبيدة معمر. (1381هـ). *مجاز القرآن* (تح: محمد فؤاد سزكين) (ب.ط). مكتبة الخانجي.

ابن جني، أبوالفتح عثمان. (ب.ت). *الخصائص* (تح: محمد علي النجار) (ب.ط). عالم الكتب.

ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن. (1980). *ضرائر الشِّعْر* (تح: السيد إبراهيم محمد). دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1422هـ/2001). *المساعد على تسهيل الفوائد* (تح: محمد كامل بركات) (ب.ط). مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة أم القرى.

ابن فرحون، أبومحمد بدر الدين عبد الله. (ب.ت). *العُدّة في إعراب العُمدَة* (تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث – أبوعبد الرحمن عادل بن سعد). دار الإمام البخاري.

ابن قتيبة، أبومحمد عبد الله بن مسلم. (1418هـ). *عيون الأخبار* (تح: يوسف على الطويل) (ب.ط). دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبومحمد عبد الله بن مسلم. (1398هـ/1978). *غريب القرآن* (تح: أحمد صقر) (ب.ط). دار الكتب العلمية.

ابن مالك، أبوعبد الله محمد بن عبد الله. (1387هـ/1967). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد* (تح: محمد كامل بركات) (ب.ط). دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، أبوعبد الله محمد بن عبد الله. (ب.ت). *شرح الكافية الشافية* (تح: عبدالمنعم أحمد هريدي). جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

ابن مالك، أبوعبد الله محمد بن عبد الله. (1410هـ/1990). *شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد* (تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون). دار هجر.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (ب.ت). *لسان العرب*. دار صادر.

ابن هشام، أبومحمد جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله) (ط6). دار الفكر.

ابن يعيش، أبوالبقاء موفق الدين يعيش بن علي. (1422هـ/2001). *شرح المفصل* (تقديم: إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

أبوالبقاء أيوب بن موسى الكفوي. (ب.ت). *كتاب الكليات* (تح: عدنان درويش، ومحمد المصري) (ب.ط). مؤسسة الرسالة.

الأخفش، أبوالحسن. (ب.ت). *معاني القرآن* (تح: هدى محمود قراعة) (ب.ط). مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد. (1421هـ/2000). *شرح التصريح* (تح: محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد. (1415هـ/1996). *موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب* (تح: عبد الكريم مجاهد). دار الرسالة.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1996). *شرح الكافية* (تح: يوسف حسن عمر) (ط2). جامعة قاريونس.

استيتية، سمير شريف. (1429هـ/2008). *اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)* (ط2). عالم الكتب الحديث. إربد– الأردن / جدارا للكتاب العالمي.

الأشموني، أبوالحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى. (1419هـ/1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (تح: حسن حمد). دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبوالبركات عبد الرحمن. (1995). *أسرار العربية* (تح: فخر صالح قدارة). دار الجيل.

الأندلسي، أبوحيان. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبوحيان. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير* (تح: صدقي محمد جميل) (ب.ط). دار الفكر.

الأندلسي، أبوحيان. (ب.ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (تح: حسن هنداوي). دار القلم.

البخاري، أبوعبد الله محمد بن إسماعيل. (1407هـ/1987). *صحيح البخاري* (تح: مصطفى ديب البغا) (ط3). دار ابن كثير.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1418هـ/1997). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (تح: عبد السلام محمد هارون) (ط4). مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1414هـ). *شرح أبيات مغني اللبيب* (تح: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق) (ط2). دار المأمون للتراث.

البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني. (1427هـ/2006). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر* (تح: أنس مهرة) (ط3). دار الكتب العلمية.

تمام، حسان. (1979). *اللغة العربية معناها ومبناها*. (ط2). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي. (1405هـ). *التعريفات*. (تح: إبراهيم الأبياري). دار الكتاب العربي.

الجوهري، أبونصر إسماعيل بن حماد. (1407هـ/1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (تح: أحمد عبد الغفور عطار) (ط4). دار العلم للملايين.

الحريري، أبومحمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان. (1418هـ/1998). *درة الغواص في أوهام الخواص*. (تح: عرفات مطرجي). مؤسسة الكتب الثقافية.

الدماميني، بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. (1403هـ/1983). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد* (تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى). (ب.ن).

الرماني، أبوالحسن علي بن عيسى. (ب.ت). *رسالة منازل الحروف* (تح: إبراهيم السامرائي) (ب.ط). دار الفكر.

الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1984). *كتاب حروف المعاني* (تح: علي توفيق الحمد). مؤسسة الرسالة.

الزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (1376هـ/1957). *البرهان في علوم القرآن* (تح: محمد أبوالفضل إبراهيم). دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركائه.

الساقي، فاضل مصطفى. (1977). *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*. (ب.ط). مكتبة الخانجي.

سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. (1408هـ/1988). *الكتاب*، (تح: عبدالسلام محمد هارون) (ط3). مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبد الله. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي). دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (ب.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تح: عبد الحميد هنداوي). (ب.ط). المكتبة التوفيقية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. (1414هـ/1993). *جامع الدروس العربية*. (ط28). المكتبة العصرية.

الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد. (ب.ت). *معاني القرآن* (تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي). الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد. (ب.ت). *كتاب العين* (تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي) (ب.ط). دار ومكتبة الهلال.

المالقي، أحمد بن عبد النور. (1423هـ/2002). *رصف المباني في شرح حروف المعاني* (تح: أحمد محمد الخراط) (ط3). دار القلم.

المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد. (ب.ت). *المقتضب* (تح: محمد عبد الخالق عضيمة). (ب.ط). عالم الكتب.

المخزومي، مهدي. (1958). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. (ط2). مطبعة الحلبي.

المرادي، أبومحمد بدر الدين حسن بن قاسم. (1413هـ/1992). *الجنى الداني في حروف المعاني* (تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل). دار الكتب العلمية.

مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، والنجار، محمد. (ب.ت). المعجم الوسيط. دار الدعوة.

الموزعي، محمد بن علي بن نور الدين. (ب.ت). *مصابيح المغاني في حروف المعاني* (تح: عائض بن نافع العمري). (ب.ط). دار المنار.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد. (1428هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (تح: علي محمد فاخر، جابر أحمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد المبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزال). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الهروي، علي بن محمد. (1981). *كتاب الأزهية في علم الحروف* (تح: عبد المعين الملّوحي) (ط2). مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

يعقوب، إيميل بديع. (1417هـ/1996). *المعجم المفصل في شواهد العربية*. دار الكتب العلمية.